

اعلان

- الادارة العامة لصرف جنوب الجيزة ومقرها العياط - بجوار مستشفى العياط المركزى
*تعلن الادارة عن طرح مناقصة عامة طبقا لاحكام القانون 182 لسنة 2018 لتنظيم التعاقدات التى
تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية كما يخضع العقد للنموذج الموحد لكراسة الشروط العامة
والخاصة لعقود المقاولات الخاصة بوزارة الموارد المائية والرى .
لعملية صيانة واصلاح الاعمال الميكانيكية والكهربية لمحطات الصرف (الحى - الفهميين - غمازة)
بالادارة العامة لصرف جنوب الجيزة
تقدم العطاءات فى مظروفين مغلقين أحدهما فنى والاخر مالى طبقا لما ورد بالمادة (23) من القانون
182 لسنة 2018 .

- تاريخ فتح المظاريف الفنيه : يوم الاحد الموافق 2025/10/12
- التامين الابتدائى : 40000 (فقط وقدرة اربعون الف جنيها)
- التامين النهائى : بنسبة 5% من قيمة العطاء
- ثمن كراسة الشروط : 299 جنيه (فقط وقدرة مأتان وتسعة وتسعون جنيها لاغير)
- تقدم العطاءات فى موعد غايته الساعه 12 ظهرا يوم فتح المظاريف الفنيه بمقر الاداره عاليه
- يجب ان يكون مقدم العطاء مقيدا فى تاريخ فتح المظاريف فى الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد
والبناء شعبة أشغال عامه الفئة السابعة .

القائم باعمال
مدير عام صرف جنوب الجيزة
مهندس / ربيع محفوظ عبدالمولى

عصود
غمازة

العقد النموذجي لتقديم خدمة

ملاحظات هامة

- يهدف نمط العقد النموذجي إلى توحيد وتنميط البنود الأساسية للعقود التي تبرمها الجهات الإدارية بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذي وسرعة إنجازه وتبسيط الإجراءات للعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.
- يتضمن نمط العقد النموذجي البنود الأساسية التي تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، ويتعين الالتزام بها، وإذا تراءى للجهة الإدارية إجراء تعديل أو تغيير في أي من تلك البنود فيتمتع عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل للعلم وهو عرض نمط العقد محل التحليل أو التخيير على جهة الفتوى المختصة لمراجعته استقلاً.
- كما يتضمن نمط العقد النموذجي في البند الثاني منه إشارة إلى الملاحق المرفقة والخاصة بالاشتراطات المرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتي يجب ألا تتعارض بأي شكل مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، ويجب على الجهة الإدارية استيفاءها وفقاً لما تضمنته من متطلبات واشتراطات يكراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- على السلطة المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات/إدارة الشؤون القانونية/المستشارين القانونيين، إضافة ما يورى من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية محل التعاقد، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستدعاء كافة حقوق الشوكة المالية، وتقوية مركزها القانوني حال الطعن على العقد قضائياً.
- تضمن نمط العقد النموذجي فرائض (.....) يتعين استيفاءها، وكذا لاختيارات (□) يتعين تحييد المناسب منها، وذلك وفقاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- النسخة المرفقة هي الإصدار الأول حيث يعتبر نمط العقد النموذجي وثيقة حية قابلة للتحديث والتطوير، وفقاً لمستجدات العمل، على أن يصدر بذلك منشور علم وزارة المالية بناءً على ما تعرضه الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة بشكل دوري لتحميل النسخة المحدثة حال صدورها.

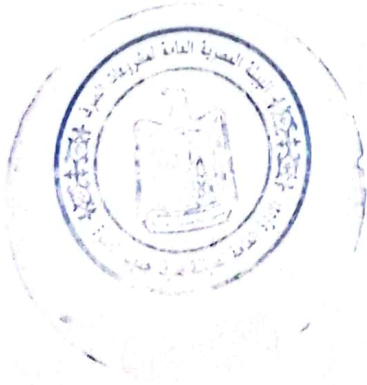
الخدمات:

- عرف قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بالمادة (١) منه الخدمات بأنها ما يكون التعاقد فيها على أساس أداء عمل مادي يمكن توصيفه ومن ذلك: الصيانة، الأمن، النظافة، رسم الخرائط، التصوير بالأفلام الصناعية، تطوير البرمجيات وخدمات النقل.

شادي م. محمود

محتويات نمط العقد

تمهيد	البند الأول
ملاحق العقد	البند الثاني
موضوع العقد	البند الثالث
قيمة العقد	البند الرابع
مدة العقد	البند الخامس
التأمين النهائي	البند السادس
الدفعة المقدمة	البند السابع
موقع تنفيذ العقد	البند الثامن
تنفيذ الالتزامات التعاقدية	البند التاسع
تعارض المصالح	البند العاشر
مخرجات العقد	البند الحادي عشر
الضمان	البند الثاني عشر
متابعة تنفيذ العقد	البند الثالث عشر
سداد المستحقات	البند الرابع عشر
تعديل العقد	البند الخامس عشر
الملكية الفكرية	البند السادس عشر
التعاقد من الباطن	البند السابع عشر
مسئول إدارة العقد	البند الثامن عشر
مسئولية المخالفة	البند التاسع عشر
المعاينة النافية للجهالة	البند العشرون
التأخير في تنفيذ العقد	البند الحادي والعشرون
حظر التنازل عن العقد	البند الثاني والعشرون
الأحكام القضائية	البند الثالث والعشرون
سرية المعلومات	البند الرابع والعشرون
الضرائب والرسوم	البند الخامس والعشرون
الالتزام ببند العقد	البند السادس والعشرون
الإخلال بالعقد	البند السابع والعشرون
فسخ العقد	البند الثامن والعشرون
القانون الحاكم للعقد	البند التاسع والعشرون
فض المنازعات	البند الثلاثون
تقييم أداء المتعاقد	البند الحادي والثلاثون
عنوان طرفي العقد	البند الثاني والثلاثون
النسخ	البند الثالث والثلاثون



البند الأول

ويعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(□) العطاء/ (□) العرض) المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (□) لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ (□) لجنة الاتفاق المباشر) رقم (... لسنة ..)، وأمر الاسناد المؤرخ/..../.... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتماً ومكملاً لأحكامه.

البند الثاني^(١٧)

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه: (١٧)

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

أقر الطرف الثاني بأن الغرض من هذا العقد هو تقديم خدمة^(١٧) بما يشمله ذلك من توفير العناصر اللازمة، ووفقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق هذا الغرض.

ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالخدمة محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد.

البند الرابع

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط وأن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد لمدة^(١٨) نظير مقابل^(١٩) مقداره^(٢٠) (فقط وقدره)، وبقيمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة.

البند الخامس

وفقاً لكراسة الشروط والمواصفات، تكون مدة تقديم الخدمة محل هذا العقد (.....)، تبدأ من تاريخ وتنتهي في

البند السادس

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط وقدره) بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (□) بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / (□) خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد/ (□) خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى^(٢١) بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد/ (□) حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة تنفيذ العقد.



- ١٥- إذا لم يستلزم أي من هذه الملاحق تضامن صراحة (غير مستخدم) قرين كل ملحق وعلى الصلحة المرهقة التي تحمل عنوان الملحق.
- ١٦- يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات، ويتم استثناءها من قبل الجهة الإدارية المتعاقدة، وإرفاقها بالعقد.
- ١٧- أدخل وصف للخدمات محل التعاقد.
- ١٨- أدخل مدة التعاقد الأصلية.
- ١٩- أدخل المدة المحددة لسداد قيمة التعاقد (شهري/استوي/ربع سنوي، أو غير ذلك).
- ٢٠- أدخل القيمة الإجمالية للعقد.
- ٢١- أدخل اسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.

م. م. م.

ساري

ساري

البند السابع^(٢١)

قام الطرف الأول بصرف دفعة مقدمة للطرف الثاني من خلال نُظم السداد الإلكترونية المعتمدة من وزارة المالية بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره)، بما يعادل نسبة (.....%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والعمله ذاتهما.

البند الثامن

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الخدمة محل هذا العقد بـ ...^(٢١) وعنوانه على أن يتم ذلك خلال مدة ...^(٢٥) تبدأ من (□) اليوم التالي لإخطاره بأمر الاسناد/ □ ...^(٢٦)، ويتعهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ في التوقيتات المناسبة، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن الموعد سالف البيان يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد.

(إذا كان تقديم الخدمة محل التعاقد على مراحل، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الخدمة محل هذا العقد بـ ...^(٢٧) وعنوانه على أن يتم ذلك خلال مدة ...^(٢٨) تبدأ من (□) اليوم التالي لإخطاره بأمر الاسناد/ □ ...^(٢٩)، ويتعهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ في التوقيتات المناسبة، وطبقاً للبرنامج الزمني التالي، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن المواعيد المحدد بهذا البرنامج يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد.

م	بيان	التاريخ	المكان
...../...../.....
...../...../.....

البند التاسع

يجب على الطرف الثاني أن يؤدي التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية واتباع الممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وخطة العمل المقررة في هذا الشأن، وأن يتبع أحكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية، وأن يتقيد بالتوجيهات والتعليمات التي يصدرها إليه الطرف الأول أو من يمثله أو من ينوب عنه، ويحافظ على ما يوفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأن يلتزم بالنزاهة والشفافية أثناء تنفيذ العقد، كما يلتزم بتجنب تعارض المصالح في المهام التي سوف يقوم بها ومهامه الأخرى، أو سابق تعاملاته مع الطرف الأول أو غيره وطبقاً للاشتراطات والمتطلبات الواردة بكراسة الشروط، ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض من هذا العقد؛ وأن يراعى الممارسات الإدارية الجيدة وأن يقوم في كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم النصائح الأمنية وأن يدعم في كل وقت ويحمي مصالح الطرف الأول في التعاملات مع غيره.

البند العاشر

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه إجراء أي ارتباط مع الغير أو الانخراط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي من الأعمال أو الأنشطة التي تتعارض مع تنفيذه لالتزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكولة إليه بمقتضى هذا العقد، أو استغلال ما وفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الاستغلال أو الاستخدام، وفي حالة مخالفه الطرف الثاني لأي من ذلك فيحق للطرف الأول فسخ العقد.



- ٢٢- يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة.
- ٢٣- أدخل النسبة وفقاً لما ورد بالعبارة (٩٢) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة للشروعات للمتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- ٢٤- أدخل مكان تنفيذ العقد.
- ٢٥- أدخل مدة توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
- ٢٦- أدخل تاريخ بداية توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
- ٢٧- أدخل مكان تنفيذ العقد.
- ٢٨- أدخل مدة توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
- ٢٩- أدخل تاريخ بداية توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

البند الخامس والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواقيدها المحددة قانوناً.

البند السادس والعشرون

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببلود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم حله اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- 1- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
- 2- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقتولي للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
- 3- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند السابع والعشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه بقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى إذا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

كما يحق للطرف الأول توقيع الجزاءات المبينة بالجدول التالي على الطرف الثاني وذلك متى تحققت المخالفات قرين

كل ملها: (٣٩)

م	المخالفة	الجزاء
.....
.....

البند الثامن والعشرون

يلتزم هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- 1- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بفساد أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
- 2- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
- 3- إذا أفلس الطرف الثاني أو أصر.

البند التاسع والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

٣٩. لكل بالجدول الملحق والجزاءات المقابلة لها ولما لطبيعة العملية وما تكسبته دراسة الشروط والمواصفات.

المادة الثلاثون

وتتم تسوية المنازعات والخصومات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والبروتوكولات والأحكام المتضمنة من خلالها في المادة (٩١) من قانون تنظيم العلاقات التي أبرمتها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٠، من دراجات ضرورية

(في حالة اللجوء إلى تسوية المنازعات والخصومات المتعلقة مع شخصاً اختارها شخصياً يكون البلد على النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية المنازعات والخصومات المتعلقة مع شخصاً اختارها شخصاً يكون البلد على النحو التالي)

تختص المحكمة العمومية المختصة بالقانون، والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ

أو تفسير هذا العقد.

المادة الحادية والثلاثون

تعد الطرف الأول التبريد دور في أداء الطرف الثاني وعلى مدار فترة التنفيذ لالتزاماته التعاقدية، ويتم تبادل هذا الأداء أو لا يتم وعلى النطاق المتعاقد، وبإلزام الطرف الأول بتوفير هذا التبريد على بوابة التعاقبات العامة على أن يتضمن التبريد بيانات الطرف الثاني ومستوى أداءه ومدى التزامه بشروط التعاقد، وغيرها من البيانات ذات صلة بالتنفيذ، ويحافظ الطرف الأول بأصل التبريد وملف الصيانة.

المادة الثانية والثلاثون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قريب من كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإخطارات والإعلانات التي توجه أو ترسل أو تُعلن أو تُنشر عليه تكون مسجولة وملقحة بكل النسخ القانونية، وفي حالة تحرير أحد الطرفين لعلو أنه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرته مكاتباته ومراسلاته وإخطاراته على العنوان مسجولة وملقحة بكل النسخ القانونية.

المادة الثالثة والثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى للعمل ومطابقتها عند اللزوم.

الطرف الأول	الطرف الثاني
الاسم:	الاسم:
العنوان:	العنوان:
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ:	التاريخ:



م. محمود م. مكي م. مكي